خـــــســـــــــرت حـــــيـــــاتـــــي

كيف خدعني "الداعية القديم" سامي العسكري ؟

هناك مقولة لأبرز فيلسوف فرنسي في حينه ،جان بول سارتر نصّها بالتمام :(الوعي دودة تنخر في المخ) ، عفوا ، قلت بالنص ، ربما لا ، ولكن ذات المعنى ، ولكن أنا اقول : (إنّ الشرف دودة تنخر بالمخ) ، وإلاّ أي شريف يهنأ له عيش وهو يرى مثل موفق الربيعي يتحكم بشرفاء العراق ؟

سامي العسكري

□غالب حسن الشابندر

وبالمناسبة، خرج قبل يومين في قناة (الاتجاه) ليؤكد أنه هو المسؤول الأول عن إعدام صدام حسين وليس رئيس وزرائه نوري المالكي ، وهو المفاوض الأكبر مع الامريكان في خصوص القضية كلها ، وهو لم يجرؤ على قول مثل هذا الكلام عندما كان في الحكومة ، لأنه يعرف جيدا أن المالكي حينها سوف يطرده وبـ (الجلاليق والبصقات) ، وهناك الكثير سوف أرويه كما رأيته بعيني والله على ما أقول شهيد ...

نعم ... الشرف والصدق مع الذات دودة تنخر في المخ ، وفي القلب،وإلاّ أي شريف يغفو له جفن وهو يرى وزارات الدولة نهباً لأسرالدعاة ،أصحاب الأيدي التي تتوضأ ،وأي شريف يهنأ له طعام وشراب ،وعباس البياتي يريد استنساخ المالكي ، أرأيتم كيف يكون الاسفاف ؟

قبل حوالي خمس سنوات أو أقل قادتني الصدف السيئة إلى قصر السيد رئيس الوزراء نوري المالكي،هناك كان لقاء ، وقد حضر اللقاء جمع من أعوانه ومحبيه وحواريه ، منهم سامي العسكري ، وطارق النجم ، ومنهم مجيد ياسين (أغاي أدريسي) ،ومنهم صادق الركابي، وشيخ الحزب عبد الحليم الزهيري،وآخرون نسيت أسماءهم ، وكان هناك حوار بيني وبين رئيس الوزراء ، وكان حوارا حادا ، قال سامي العسكري : الأخ أبو عمار يتصور فيما إذا تغير أو تبدل مكتب السيد رئيس الوزراء سوف تُحل مشاكل العراق ... هكذا قال ...

قلت له : غالب الشابندر ليس بهذه السذاجة كما تعلم ، ولكن لا يحق لك أن تتكلم ، وأنا لا أثق بك ، وأردفت بالقول : هل تتذكر عندما اتفقنا على عمل سري خاص وأنت نكثت العهد ؟

ما هي التفاصيل ؟

كنت أنا وسامي العسكري على علاقة قوية في إيران ، وسوف أتكلم كثيرا عن ذلك لاحقا ،و كانت تجمعنا بعض المواقف الجذرية من علماءالدين ، مواقف سلبية للغاية ، أي كنا ضد رجال الدين ، وعلى امتداد هذا الموقف اتفقنا معا بعد التغيير الكبير في العراق،أن نكتب بأسماء مستعارة مقالات في المواقع ضد رجال الدين ، ومن أهم المواضيع هنا ،أنْ لا يحق لرجل الدين أن يرشح للبرلمان ، وإذا رشح عليه أن يخلع لباسه الكهنوتي،وأن نركز على أن السياسة شيء والممارسة الدينية شيء آخر ...

هكذا كان الاتفاق والله على ما أقول شهيد ،وبالفعل، بدأت بهذه الكتابات،ولكن سامي العسكري في هذه الأثناء نزل مع الجماعة الذين جاءوا مع الامريكان في البداية ، على ما أتذكر ... لم يكتب حرفا واحدا ... أكثر من هذا..لقد تحول إلى لسان ذرب في الدفاع عن رجال الدين والمرجعية الدينية ، وأتذكر أنه دخل في سجال ساخن مع عزت الشابندر على التلفاز العراقي ،كان سيستانيا أكثر من السيستاني ، وهو الذي كان يشاركني الساعات هجوما لاذعا على رجال الدين ،حتى أن الشيخ الأصفي حفظه الله أصر على طرده من الحزب لهذا السبب ...

سبحان الله ! سامي العسكري يحب رجل الدين ! معجزة كونية ...

ولكن أليس كاتب هذه السطور كتب المقالات تلو المقالات عن السيد السيستاني ؟ أليس في هذا تناقض فاضح ؟ لقد كتبت ومازلت أكتب عن (السيستانية) وهو مصطلح من نحتي ورسمي ، بلحاظ بعض المواقف المهمة لهذا الرجل التي اعترف بها الجميع ، العدو والصديق ، المؤمن والملحد ، وحاولتُ أن أؤطرها بإطار عام من صنعي وتأليفي ، وجوهر المحاولة تجنيب الشيعة القتل والدماء والدمار ، ولم أكن أؤمن بالسيستانية بل أنا معجب بها ، قد كتبت ذلك بالنص ، ومرة جازفت عن حق وإيمان وكتبت : الآن أكتب عن السيستانية وأنا أستمع لأم كلثوم تغني (الأطلال) ، تلك الانشودة الخالدة ، بل أكثر من ذلك ، قلت أكثر من مرّة إن العالم يريد الانفتاح على (السيستانية) ،ولكن (السيستانية) جامدة للأسف الشديد ، فهل هذا يشبه ذاك؟

وتشاء الصدف أوالمقادير أن ألتقي سامي الصديق الصدوق في الحج في أحد ممرات فندق للحجاج العراقيين ، وكنت لهفا أن أسلم عليه ، وأسال عن حاله وأحواله ، كان يرتدي الدشداشة البيضاء ، وأنا البنطال العادي ، صافحته بحرارة وشوق ، كان يتلفت يمنة ويسرة ، وصادف أن ينفتح باب السلّم الكهربائي، ففلتت يده من يدي فجأة وقوة ، واندفع بكل قوته إلى السلم ومن دون كلمة وداع !!!!!!!!!!

ليس غريبا عليه ... لقد تمكن من الهجرة من إيران الجحيم كما كان يسميها معي إلى لندن بطريقة مازالت لدي مجهولة ، والعجب العجاب ، أن يأتي في زيارة لإيران ، وهو يحذر من السفر إلى الغرب ، لأنه مفسدة ، ولأن المسلم هناك يفقد هويته ... تماما كما هو حال أكثر (المؤمنين) ! تُرى هل انتهى كل شيء ؟

لا ... وإلاّ ما هي قصة فصله من الحزب العتيد؟

ومن ثم أي معجزة تجمع بين سامي العسكري والداعية الأصيل الثابت الجوهراني الكلاني رئيس الوزراء نوري المالكي ؟

هل هناك ما هو أكثر ؟

لماذا سارع العسكري بإعلان خروجه من حزب الدعوة ،ببيان مشين ، ملؤه السباب والشتائم المعنوية ؟

جمعتهم الدنيا وفرقتهم الدنيا ... صدقوني هذا ديدن (المتدينين) بشكل عام ، لا تثقوا بهم ، احذروهم ، الأيدي التي تتوضأ ملطخة بعار الغدر والخيانة ... وما زلنا في أول الطريق...

..سرّ سامي العسكري

هل يُعقل أن أحمد سعيد ، المذيع المصري العتيد ، الذي كان يحرض الشعوب العربية للثورة ضد حكمها من إذاعة صوت العرب القاهرية ... هل يُعقَل أنه تبين فيما بعد على صلة بالكيان الصهيوني ؟ وهل يُعقل أن الثورة الجزائرية بعد لأي من السنين تبين أنها مدعومة سرا من السفارة الامريكية في الجزائر ؟ لست أدري ماذا ستكشف عنه السنين القادمة؟ لستُ أدري؟

رفَضَ حزب الدعوة طلب سامي العسكري بالعودة إلى التنظيم ، كان ذلك في لقاء بينه وبين الدعاة في أحد مواسم الحج بعد التغيير ، ولا استبعد أن الرفض من قبل القيادة الدعوتية طلب سامي هذا خوفا من القواعد ، وليس قناعة من القيادة نفسها، فإن القيادة التي تقبل أن يعود مجيد ياسين الى التنظيم وهو الذي شنع على الحزب في إيران ما يتبرأ منه حتى الشيطان ... مثل هذه القيادة لا تمانع من عودة العسكري للتنظيم ، بل قد تجد في عودة مثل هذه الشخصية غنما ، والاسباب هنا تطول ،وربما ياتي وقتها المناسب ، ومهما كان الامر ، فإن سامي العسكري كما هو معلوم شنع على الحزب واتهمه بالغباء السياسي ، والتبعية ، وفيما يسطر هذه النعوت والمواصفات بحق حزب الدعوة ، يعلنها سبب استقالته ، وينشرها في المواقع العراقية ، وإذا كان البسطاء من الدعاة يرفضون عودة سامي العسكري للتنظيم لهذا السبب ، فإن بعض قيادات الحزب ترفض عودته لأسباب أعمق ، ونحن نريد أن نعرف الاعمق ، فهؤلاء القادة لا ينسون أن سامي العسكري، وقبل التغيير كان قد سافر إلى احد دول اوربا ليجتمع ببعض أزلام ورجال النظام العراقي المقبور ! ، نعم يا اخوتي ، نعم ، يا دماء الشهداء التي تصرخ في عراء الله تطالب بالثار ، يا دماء الاحرار راحت هباء منثورا ، إنها تسال ، وتسال ، كيف لهؤلاء القادة يخفون هذه الحقيقة المرة ! ولكن لماذا السكوت ؟ لا أدري ، تُرى هل يمكن أن يتفضل علينا القيادي السيد إبراهيم الجعفري ليكشف الحقيقة كي تستريح تلك الدماء من أوجاع الصراخ ، أو أي قيادي دعوتي آخر ؟ كانت استقالة العسكري استباقية ، لان الحزب قرر طرده عندما علم وبالصدفة عن لقاء بينه وبين كبير من كبار السفارة الام ! ،اي والله السفارة الأم ، من هي السفارة الام ؟ دعونا الآن ، فهل هذا من اسباب رفض طلب العسكري بالعودة إلى صفوف الحزب العتيد ؟ الجميع يعرفون ذلك ، والجميع يتحدثون بذلك ، فهل لافتضاح هذا الامر كان الرفض ؟ وفيما لو كان سر هذا اللقاء خفيا ، كما هي سفرته للقاء بعض عملاء النظام المقبور ،هل كان هناك رفض ؟ أشك بذلك ،ولكن السؤال الملح حقا ، تُرى هذه المفارقات هي التي أعجبت السيد رئيس الوزراء نوري المالكي ليجعله عضيده في الحكم ؟ الدائر في الاروقة السياسية إن السيد المالكي (زبل) العسكري هذه الايا م ، ولكن يبدو ما زال يدخره ك (ماشة نار)؟ وهل قبل العسكري بهذه المهم أم مجبور عليها ؟

وما أزال اتذكر جلساتنا المشتركة في اروقة جريدة الجهاد ،حيث هجومنا اللاذع على رجال ا لدين ، وعلى إيران ، وفيما يسالني صاحبي عن امكانات السيد سامي العسكري ، قلت له : (أحد أبرز إمكانياته هي امكانيات شيخ الدعوة عبد الحليم الزهيري) ، ويسالني ثانية : (وما هي ؟) ، قلت له (فن التأمر والتخريب داخل الحزب) .

ماذا قلت لعبد الكريم العنزي في حضرة السيد الفقيه حسين الصدر في مكة المكرمة؟ ولم يزل سر سامي العسكري خفيا

الحكومة و الدولة المدنية إلى أين ؟

□د. مهند البراك

لايزال شائعاً أن انتقال السلطة من العسكر إلى المدنيين، يعني أن الحكم و الدولة صارا مدنيين ، و تغذّيَ ذلك أوساط تحاول تبسيط المفاهيم و توظف الجهل الشائع لنشرها . . حتى اعتبر قسمٌ أن الحكم في مصر مثلاً، صار حكماً مدنياً بعد أن قطع الرئيس المصري المدني الجديد الطريق على عودة العسكريين للحكم بقطعه الطريق أمام المجلس العسكري . .

فيما يتفق القانونيون و السياسيون في بلدان العالم المتحضر، على أن نظام الحكم و الحكومة المدنية هي حكومة تأتي عن طريق انتخابات بنزاهة يعترف بها، وفق دستور و قوانين انتخابات وأحزاب و محكمة عليا . . و أن تتبارى الأحزاب لكسب الناس بمطالب و صيغ مفهومة و مقبولة، تأخذ طريقها إلى التطبيق الفعلي إن فاز الحزب أو التجمع المعني و تشعر الجماهير بفائدتها و تحقق لها حرية و رفاهاً أفضل .

و في البلدان التي قامت على الأسس المدنية تركّز الأحزاب فيها و تتبارى في الانتخابات على المطالب الحياتية الآنية بلغة الجماهير الشعبية، أكثر من مباراتها على تنظيراتها و أهدافها الستراتيجية البعيدة أو عقائدها المقدسة ، على أساس دستور و قوانين تقدمية صالحة للتطبيق من وجهة مدى استفادة الغالبية الساحقة من الشعب منها، قوانين يمكن الالتزام بتنفيذها بتوافق القوى الفاعلة في المجتمع و ليس المتنفذة منها فقط ،أو الساعية لأن تتنفذ ،وبالتالي لأن تحكم وحدها، الأمر الذي لا يمكن إلاّ أن يؤديَ في النتيجة إلى قيام دكتاتورية تحكم بالعنف (×)، و خاصة في بلد متنوّع التكوينات القومية و الدينية و المذهبية و الفكرية و الثقافية، كعراقنا . .

و إذا كان هناك من يرى أن العسكريين يحكمون بأساليب عسكرية و ينفردون بالحكم، لأنهم يحملون عقلية و ثقافة عسكرية، و لأنهم خاطروا بأنفسهم . مهما كانت القوى الساندة لهم. لإنجاح انقلاباتهم العسكرية . . فان المدنيين الذين يأتون عن طريق انتخابات تشريعية عامة لايمكن بأي حال تبرير لجوئهم إلى العنف و إلى القوانين العسكرية و قوانين الطوارئ، التي يبقى خطر الرجوع إليها قائماً لأن البلاد حُكمت لعقود طويلة بالأحكام العسكرية و تكوّنت في البلاد (ثقافة و عقلية العنف) واستمرت، و لأن الرئيس المدني. عندنا رئيس الوزراء. هو القائد العام للقوات المسلحة . .

فالدكتاتور صدام لبس بدلة الجنرالية دون تأهيل عسكري و بتوقيت أعدّ له، و ألبس أعضاء (مجلس الثورة) البزّات النظامية لذلك بتوقيت تلاه، و حكم حكما عسكريا إرهابيا، الأمر الذي يزداد خطر تكراره مجدداً في بلادنا إثر إعادة العديد من ضباط المؤسسة العسكرية الصدامية، بمن فيهم كبار الضباط و القادة، إلى القوات المسلحة، إضافة إلى تزايد نفوذ كبار الفرسان (الجاش) في مناطق كردستانية . .

و يرى محللون بأنه يمكن لأي مدني يحمل صفة قائد عام لقوات مسلحة أن يفعل مافعله صدام، في بلد من بلدان العالم النامي، من التي حكمها عسكريون أو دكتاتوريون، و خاصة البلدان التي لم تتبلور فيها الطبقات و الفئات الوسطى، أو أعيق نضوجها أو حوربت و حوربت فيها الثقافة و الرأي الآخر . . أو بنيت على أساس الدولة الريعية التي لاتعمل فيها الدورة الإنتاجية الطبيعية، لأسباب متنوعة . .

و يرون أن الدولة المدنية لاتتأسس أو تشاد بالعنف، و إنما على أساس دستور مصوّت عليه ومعمول به، و حكومة تأتي عن طريق انتخابات قوانينها و آلياتها تكرّس الحقوق و الواجبات المنصوص عليها دستورياً . . و تحمي تساوي المكونات الأصغر مع الأكبر، المكونات الأصغر التي لايمكن أن تنال حقوقها المشروعة إلا بالديمقراطية لعموم البلاد . . دولة تحمي حقوق الكتل الصغيرة، فالجديد يأتي في العادة بداية من الأقلية لأسباب كثيرة لايتسع لها المقال. و خاصة في البلدان النامية. . . و قد شهدت بلداننا كيف حمل الجديد أقلية في بادئ الأمر لتكبر و تطغى إن نالت تأييد الفئات الواسعة المسحوقة برجالها و نسائها، لتبنّيها مطالبها و النضال من أجلها .

و فيما يؤكد متخصصون على أهمية إبعاد الجيش عن فض النزاعات الداخلية و تفرغه لحماية البلاد و حدودها، فإنهم يحذرون من مخاطر يتراكضون لخدمة أية حكومة ليحتلوا بسرعة مناصب هامة فيها . . لتعمل على التعرف على وجهات النظر تلك من جهة، ولتأخذ الجاد و الهام منها، و تعمل على تطبيقه من جهة أخرى، كي تواصل بنجاح مهماتها التي انتخبت من اجلها . . و من اجل تحقيق الحاجات الملحة و المساواة و حق العمل بغض النظر عن الانتماء الديني و المذهبي و القومي و الفكري و الجنسي، على أساس الأخوّة الإنسانية و الانتماء للوطن، كما في الدول المتمدنة . .

× و يقصد هنا بالعنف ليس القوات المسلحة النظامية فقط، و إنما بمفهومه الواسع باستخدام أجهزة الأمن السرية و الميليشيات و الأجهزة المدنية الخاصة، و أنواع التهديدات . . من التهديد بالقتل إلى تهديد جهات رسمية بفتح ملفات .

في تلبية الحاجات أو انعدام الثقة بالمؤسسات الدستورية و بالقوى الأخرى، لتقع تلك (الحكومة المدنية) في فخ التطرف و لتولّد بذلك تطرفاً مضاداً . . لايؤدي الصراع بينهما إلاّ إلى العودة إلى الحكم العسكري و إلى العودة إلى دكتاتورية من نوع جديد .

و يتفق الباحثون على أن الدولة المدنية تصون و تدافع عن الحقوق و الحريات المدنية العامة التي تشمل حرية الرأي و المعتقد الديني و المذهبي، حرية النشر و التأليف و التعبير عن الأفكار وحرية الكتاب و المطبوع و بيعه و اقتنائه إضافة إلى حرية النشر في الانترنت بقوانين تثبّت و تنظّم كل ذلك وفق دستور البلاد المصوّت عليه . . لا كما جرى من هجوم على " شارع المتنبي " ملتقى الكتاب والثقافة في بغداد طيلة أجيال بحجة (النظافة) و كأن العاصمة تزهو بنظافتها !! أو بمهاجمة منظمات المجتمع المدني و النوادي الاجتماعية و الاعتداء على حضورها بمجاميع منظّمة يدور الحديث عن ارتباطها بمكتب رئيس الوزراء !

من ناحية أخرى، تكتسب في الدولة المدنية حرية إبداء الرأي و الصحافة و الاحتجاج والتظاهر السلمي أهمية كبرى يفترض بالحكومة المدنية أن تشجّعها، لأنها تخدمها من خلال توفير وجهات نظر والإشارة إلى مطالب قد فاتت عليها، لايوفرها نفعيون و انتهازيون و فاسدون

تظاهرات التحرير في بغداد (ارشيف)

الإخوان.. ومجلس الشعب

□حسين عبدالرازق

محمد مرسي

أسدلت المحكمة الإدارية العليا الستار على المسرحية الهزلية التي شغل بها حزب الحرية والعدالة الرأي العام تحت عنوان «عودة مجلس الشعب المنحل»، فأصدرت حكمها يوم السبت الماضي متضمنا أن مجلس الشعب الذي تم انتخابه عقب ثورة ٢٥ يناير «قد زال وجوده بقوة القانون، وذلك في ضوء الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا في ١٤ يونيو الماضي والقاضي بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخاب مجلس الشعب الذي تكون هذا المجلس على أساسه»، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد نصت في حكمها على أن «انتخابات مجلس الشعب قد أجريت بناء على نصوص ثبت عدم دستوريتها، ومؤدى ذلك ولازمه – على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن تكوين المجلس بكامله يكون باطلا منذ انتخابه، بما يترتب عليه زوال وجوده بقوة القانون..».

وكانت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة وما يسمى بـ «اللجنة القانونية بهما قد ملأوا الدنيا ضجيجا مشككين في حكم الدستورية العليا وفي المحكمة نفسها وقضاتها، إلى حد اتهام المحكمة بالتزوير (!)، وروجوا ما أطلقوا عليه أسباباً وحججاً قانونية لبطلان حكم الدستورية العليا، ولجأوا للطعن بحكم الدستورية العليا أمام محكمتي النقض ومجلس الدولة، رغم علمهم أن أحكام المحكمة الدستورية العليا نهائية وباتة ونافذة بذاتها وملزمة للكافة ولا يجوز الطعن بها، وجاء حكم النقض ومن بعده حكم المحكمة الإدارية العليا حاسما في رفض كل الحجج والأسباب التي استندوا إليها، والتي لا تعدو كونها آراء ومطالب سياسية لا علاقة لها بالقانون أو الفقه أو الدستور، وأن كل ما روجوه في الأيام الماضية عن «عودة مجلس الشعب المنحل» بحكم قضائي ليس إلا أضغاث أحلام.

الغريب أن «اللجنة القانونية لحزب الحرية والعدالة» أصدرت بيانا بعد ساعات من صدور الحكم قالت فيه إن حكم المحكمة الإدارية العليا يثير الدهشة وأن «اللجنة ستتخذ كافة الإجراءات القانونية التي يمنحها الدستور والقانون»، دون أن توضح هذه الإجراءات لأنها غير موجودة!

والإصرار الغريب من جانب جماعة الإخوان وحزبها «الحرية والعدالة» على عودة مجلس الشعب المنحل رغم استحالته دستوريا وقانونيا، ليس من باب العند ولكن لأن هذا المجلس حقق فيه حزب الحرية والعدالة الأكثرية بنسبة ٤٧٪ من مقاعد المجلس والأغلبية بالتحالف مع حزب النور بنسبة ٧٢٪ وتحقيق نفس النتائج مرة أخرى يبدو صعبا لأكثر من سبب:

– لقد أجريت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة بنظام مختلط يجمع بين نظام القوائم النسبية الحزبية (ثلثي المقاعد) والنظام الفردي (ثلث المقاعد) مع السماح للحزبيين بمنافسة المستقلين في الدوائر الفردية، وهو ما أتاح لحزب الحرية والعدالة الحصول علي الأكثرية وقد ألغي هذا النظام بحكم المحكمة الدستورية العليا لقيامه بتمييز «الأقلية» المنتمية للأحزاب السياسية على «الأغلبية» غير المنتمية، وحتى الآن لم يحدد نظام الانتخابات الجديد، وهل سينحاز للنظام الفردي (١٠٠٪) أو القوائم النسبية (١٠٠٪) مع حرية تكوين القوائم، أم سيلجأ المشرع – وهو حاليا رئيس الجمهورية د. محمد مرسي – إلى نظام هجين!

ورغم انحياز حزب الحرية والعدالة للنظام الفردي إلا أنه من الصعب تجاهل إجماع الأحزاب والقوى السياسية على الأخذ بنظام القوائم النسبية غير المشروطة.

– تقاعست لجنة انتخابات مجلس الشعب في الانتخابات الأخيرة عن تطبيق القانون الذي يمنع استخدام الدين أو الشعارات الدينية في الانتخابات والعمل السياسي عامة ،وقد استفاد الإخوان وحزب الحرية والعدالة من هذا التقاعس، سواء في استخدامه الدين أو في الإنفاق غير المسبوق، واحتمال تطبيق القانون في أي انتخابات قادمة سيؤدي لانخفاض عدد ونسب الفائزين من الأحزاب الدينية، سواء الحرية والعدالة أو النور أو الوسط.. إلخ

– تراجعت شعبية جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة نتيجة الأداء السيئ والباهت لنوابهم في مجلسي الشعب والشورى، وكذلك أداء د. محمد مرسي رئيس الجمهورية، مما يشير إلى عدول قطاعات من الناخبين صوتوا للإخوان في انتخابات الشعب والرئاسة عن موقفهم واتجاههم للتصويت لمنافسيهم.

– من أهم عوامل فوز الإخوان وحزبهم الحرية والعدالة في الانتخابات الأخيرة، تشتت الأحزاب المدنية سواء الليبرالية أو اليسارية أو القومية، بل ولجوء البعض للتحالف مع حزب الحرية والعدالة وخوض الانتخابات على قوائمه «حزب الكرامة نموذجا»، والصورة تتغير هذه الأيام فهناك جهود واضحة للتنسيق والعمل المشترك والتحالف وتكوين الجبهات، وهو ما يبدو واضحا في تشكيل «التحالف الديمقراطي الثوري» و«تحالف الأمة المصرية» و«التيار الشعبي».

ومع صدور حكم المحكمة الإدارية العليا لم يعد أمام الإخوان أي فرصة أو أمل في عودة مجلسهم الباطل، وعليهم مراجعة أدائهم وأسباب تراجع شعبيتهم إذا أرادوا الاحتفاظ بالأكثرية في البرلمان القادم بعد إصدار الدستور الجديد.